

Distr.: General
7 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البندان ٧٠ و ٧٦ من جدول الأعمال
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢ الردود الواردة من الحكومات
٢ مصر
٥ إيطاليا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

* ورد هذا التقرير بعد تقديم التقرير الرئيسي.



الردود الواردة من الحكومات

مصر

[٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣]

١ - إن التزام مصر بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التزام لا رجعة فيه. وقد أدرج البند "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٤، بناء على طلب جمهورية إيران الإسلامية ومصر. ومنذ ذلك التاريخ، والجمعية العامة تعتمد سنويا قرارا بشأن هذه المسألة بتوافق الآراء، أي منذ عام ١٩٨٠. وواصلت مصر على مر السنين الاضطلاع بدور قيادي ثابت بالدعوة إلى هدف تخليص منطقة الشرق الأوسط من خطر الأسلحة النووية.

٢ - وبرهنت مصر بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وطرفا موقعا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، برهنت بوضوح كامل عن رفضها للخيار النووي لما يشكله من خطر كبير على السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. واليوم، تلاحظ مصر أنه بينما أصبحت جميع دول الشرق الأوسط أطرافا في معاهدة عدم الانتشار النووي، فمما يؤسف له أن إسرائيل لا تزال متمادية في تجاهلها النداءات المتكررة لانضمامها إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مدعمة بذلك اختلالا خطيرا في التوازن في المنطقة.

٣ - وما الأهمية التي أولاها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، لمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلا دليل على التزام المجتمع الدولي بإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط. وفي إطار تنفيذ القرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها بشأن الشرق الأوسط، وافق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بالإجماع في وثيقته الختامية على إعادة تأكيد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار بإخضاع جميع مرافقها النووية إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالفعل، ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ما يلي:

"يشير المؤتمر إلى أنه في الفقرة ٤ من منطوق القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في عام ١٩٩٥ 'يطلب إلى دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تخضع

مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولاحظ المؤتمر بهذا الصدد أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (NPT/CONF.2000/7) يذكر أن العديد من الدول انضم إلى المعاهدة وبمذه الانضمامات تصبح جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب المؤتمر بانضمام هذه الدول ويؤكد مجددا أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط“. [NPT/CONF.2000/28, Part I، المادة السابعة، الفقرة ١٦]

٤ - وتقر مصر بحقيقة أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مهمة صعبة. وبالفعل، فإن لكل منطقة خصائصها، ويجب مواءمة كل منطقة لتلائم مع تلك الخصائص. بيد أن مصر لا تشاطر الرأي القائل بأن إقامة سلام شامل ببناء وعلاقات سياسية واجتماعية كاملة بين جميع دول المنطقة شرط أساسي للشروع في مفاوضات بشأن إنشاء هذه المنطقة. فإذا كان مثل هذا الادعاء صحيحا، فما كان يمكن أن تشرع الأطراف في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة ثلاثيولوكو أو حتى معاهدة بليندابا، والصراعات لا تزال دائرة رحاها في مختلف أجزاء أفريقيا حتى يومنا هذا، ومع ذلك لم تنذرع الأطراف بهذه الصراعات كأسباب لمنع المفاوضات بشأن إنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وترى مصر أن التجربة أثبتت إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في مناطق التوتر والصراع، تساعد بالفعل على تخفيف حدة التوترات، ومنع نشوب الصراعات وبناء علاقات سلمية وتعاون متبادل.

٥ - ولإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أي مكان في العالم، يجب أن يكون هناك التزام إقليمي بهذا الهدف. كما يشهد على ذلك اعتماد الجمعية العامة سنويا لقرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بتوافق الآراء، واعتماد لجنة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩ لمبادئ توجيهية بتوافق الآراء، بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتفق عليها دول المنطقة المعنية بحرية. فمثل هذا الالتزام قائم في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تلاحظ مصر مع الارتياح، أن هناك اتفاقا على وجوب تشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكذلك إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وترى مصر أن من الضروري ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة حتى تؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط بصورة واضحة وإيجابية.

٦ - بيد أنه في حين تواصل مصر تقديم قرارها السنوي المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، فإنه لا يسعها إلا أن تلاحظ أن اعتماد القرار بتوافق الآراء يعوزه التزام مماثل بتوافق الآراء بتنفيذه. وبالفعل فإن أعضاء الأمم المتحدة ليسوا جميعاً ملتزمين فيما يبدو باتخاذ إجراءات فعالة من أجل تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. ولم تتخذ سوى خطوات ملموسة قليلة، من أجل تحقيق أهداف القرار. ولا تزال الحالة على ما هي، على الرغم من التزام المجتمع الدولي مجدداً بقضية عدم الانتشار في العالم على إثر الأحداث الإجرامية والمأسوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر.

٧ - إن ربط إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بقائمة من الشروط التي لا نهاية لها، لدليل على فشل هذه المفاوضات. وترى مصر أن الشرط الأساسي الوحيد للشروع في مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو أن تكون لدول المنطقة الإرادة السياسية اللازمة لتجلس معا وتشرع في إجراء المفاوضات. ولا تشاطر مصر الرأي الذي يعتبر إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إجراء الهدف منه إنهاء عملية السلام فقط. فإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تشكل في حد ذاتها تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة والمصالحة السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن القول بوجود إقامة علاقات سلام كاملة قبل البدء في محادثات بشأن هذه المنطقة، والإصرار في الوقت نفسه على الاحتفاظ بالخيار النووي، رأيان متناقضان. ففي منطقة سريعة التأثير مثل الشرق الأوسط، لا يمكن تحقيق سلام قوي ودائم، إذا ظل الخطر النووي مخيماً على المنطقة.

٨ - وقد أولى المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً بالقضايا الحديثة المتعلقة بالانتشار النووي، متوخياً أحياناً نهجاً جديدة، ومخصصاً دائماً قدراً كبيراً من الموارد لهذه المهمة. ومع ذلك فإن إسرائيل، لا تولي اهتماماً كافياً بل توجه إليها نداءات شفوية تعززها الحماسة لتلتزم بالمعاهدة وتطبق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩ - وستواصل مصر العمل من أجل تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، استناداً إلى نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وستواصل أيضاً المبادرة التي قدمتها في عام ١٩٩٩، والمتعلقة بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وستواصل في هذا الصدد الحصول على دعم المجتمع الدولي ودعم جميع الجهات الملتزمة بتخليص العالم، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من خطر الأسلحة النووية.

إيطاليا*

[١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣]

- ١ - انضمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما فعلت في السنوات السابقة، في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة إلى توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٥٧/٥٥ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط".
- ٢ - وتود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تقدم بموجب هذا ردا موحدا على الفقرة ١٠ من القرار التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦، آخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435)، أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.
- ٣ - ويذكر الاتحاد الأوروبي بأن الجمعية العامة توصلت إلى توافق في الآراء منذ دورتها الخامسة والثلاثين على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، من شأنه أن يعزز كثيرا السلام والأمن الدوليين.
- ٤ - ويذكر أيضا الاتحاد الأوروبي بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ١٩٩٠، والتي تنص على أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ينبغي التوصل إليها على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة.
- ٥ - ويحيط الاتحاد الأوروبي فضلا عن ذلك علما بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يشير فيه إلى هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع القذائف فيه ووسائل إيصالها.
- ٦ - ويأخذ أيضا الاتحاد الأوروبي في الاعتبار تقرير الأمين العام، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/49/435)، الذي يشير في خاتمته إلى أن الخطر النووي لا يمكن إزالته بالفعل وبصورة دائمة، إلا بإقامة نمط من العلاقات الأمنية الإقليمية السليمة.

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٧ - ويعترف الاتحاد الأوروبي بأهمية تدابير بناء الثقة، مثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. بيد أن إنشاء مثل هذه المنطقة وكذلك منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، هي قبل كل شيء مسؤولية دول المنطقة.

٨ - ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً تماماً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، فضلاً عن استنتاجات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، ويدعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار وكذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسونية وتدمير تلك الأسلحة، أن تفعل ذلك. كذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي دول المنطقة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق منها بالفعل، فضلاً عن بقية أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن انضمام جميع الدول في المنطقة إلى نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي، ينبغي أن يشكل أولوية في نظر المجتمع الدولي ككل، ومساهمة حيوية في تحقيق تحسن شامل فيما يتعلق بالأمن وبناء الثقة في الشرق الأوسط.

٩ - لذلك، يحث الاتحاد الأوروبي دول المنطقة على أن تبذل قصارها من أجل بناء علاقات سلام وصدافة، من شأنها أن تسهم إلى حد كبير في كفالة تهيئة بيئة استقرار للجميع. ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.